دعوة لإلغاء المدارس* !!

كاد قلبى يُعتصر بين ضلوعى وجعا وأنا أسمع أنين كلمات صاحبى متحدثا عن حال ابنته التي هى أم لاثنين ، فقد اضطرت منذ شهور قليلة أن تتخفف من عملها الرسمى ، فتقتصر على ثلاثة أيام أسبوعيا ، حيث يبيح نظام العمل لها هذا ، مضحية بنقص كبير في مرتبها ، رغم حاجتها الماسة إليه بحكم انفرادها بإعالة أسرتها الصغيرة . اضطرت إلى ذلك حتى تستطيع القيام على أمر ولديها من حيث توصيل هذا وتلك إلى أماكن تلقيهم الدروس الخصوصية ، ثم الانتظار حتى ينتهى كل منهما من درسه لتعيده إلى المنزل ، في أوقات مختلفة من اليوم ، نهارا وليلا ، مع أن الإبنة المسكينة ليست في حالة سوية جسميا لعلة في عمودها الفقرى !

قلت لصاحبى متسائلا باندهاش ، أن معلوماتى هى أن حفيديه ملتحقان بمدارس اللغات ذات المصروفات العالية ، وأن المتوقع بناء على هذا أن يكون التعليم في مثل هذه المدارس على قدر عال من مستوى الخدمة ، وإلا فما جدوى دفع آلاف من الجنيهات سنويا ، وكان الأجدى – إذا كان الأمر كذلك – أن يلتحقا بالمدارس ويوفرا هذه الآلاف المؤلفة من الجنيهات .

قال صاحبى محتجا : أنتم أساتذة التربية تعيشون في برج عاجى ، تغوصون في صفحات الكتب التي تحلق في آفاق مثالية عما ينبغى أن يكون عليه المعلم ، وما يجب أن يسلكه التلميذ ، وقواعد التعليم الصحيحة ، وأصول المذاكرة الفعالة ، بينما لو عشتم بعض الوقت داخل مدارسنا لرأيتم العجب العجاب ...لم تعد المدارس للتعليم ، وإنما هى فقط للإيواء المؤقت جزءا من اليوم حتى يعود كل من الأب والأم من عمليهما ، لا

---

* جريدة الدستور ، فى ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٨

فرق في ذلك بين مدرسة حكومية مجانية ومدرسة خاصة بمصروفات ..

يُهرع أولياء الأمور إلى المدارس المتميزة بحثا عن خدمة تعليمية اختفت منذ عقود من مدارسنا الحكومية ، لكن " وباء الدروس الخصوصية " أصبح بلاء عاما ..فقل لى بالله ، ما لزوم هذه المدارس وإنفاق مليارات الجنيهات عليها ونحن ندفع ما قد يزيد على اثنى عشر مليارا على الدروس الخصوصية ؟!

ثم قام صاحبى فاتحا صفحات أحد أعداد جريدة الأهرام منذ عدة أيام ليرينى تحقيقا صحفيا محزنا عن عشرات المدارس الحكومية الخاوية من التلاميذ ، منذ شهر مارس على وجه التقريب ، ذلك لأن التلاميذ لا يشعرون بقيمة وجدوى ما يتعلمونه داخل المدرسة ، فالمراكز التعليمية أصبحت منتشرة تكاد تنافس المدارس ، تستقطب خيرة المدرسين ، ويسودها ضبط وربط وانتظام في العمل ودقة في المعايير وجودة عالية في التعليم ..والمعلمون بالتالى لا يجدون وقتا يمضونه في المدارس من كثرة دروسهم وأعبائهم ، وإن حضر الواحد منهم فلكى يثبت حضوره ، ثم ينصرف بحجة أو أخرى ليواصل عمله الخارجى ، والتلاميذ أصبحوا منهكين يسعون إلى النوم في ساعات النهار الأولى من كثرة السهر والجرى بين مواقع الدروس الخصوصية ، سواء في البيوت أو في مراكز التعليم التي يسمونها " سناتر " !! جمع " سنتر"

أقول الحق ؟ كدت أوارى وجهى خجلا أمام الصديق المسكين ، لا لكونه صاحبى ، فمن المؤكد أنه ليس فريدا في حاله هذه ، بل واحد من عشرات الألوف من أولياء الأمور الذين يعيشون معيشة ضنكا ، حيث لا يدرون حقا " يلاحقوها منين واللا منين ؟ " من أسعار اللحوم التي أصبحت عزيزة المنال ؟ أم من طوابير الخبز الذى هو ألف باء الحياة البشرية عامة والمصرية خاصة ، حتى لقد انفردنا بين شوب العالم بتسمية الخبز " العيش

" ، وكأنه يساوى الحياة ، أم ...أم ، إلى غير هذا وذاك من منغصات وعوائق المعيشة المصرية في هذا العهد الذى يكاد يرجعنا إلى أيام وصلت بالمصريين ، في بعض العهود القديمة أن يجولوا في الطرقات بحثا عن حيوانات ضالة يأكلونها أو بقايا طعام في هذا الركن أو ذاك ؟

لكن صديقى هذا ، فيما يبدو ، قد ظلمنا نحن أساتذة التربية في تصوره أننا نعيش في عالم المثاليات القائم في الكتب والبحوث والدراسات التربوية ، إذ أن المسئولين أنفسهم القائمين بحركة الواقع التعليمى ، لا أقول يعيشون مثل أساتذة التربية الأكاديميين في عالم مثالى ، وإنما يعيشون عالم أوهام من الإنجازات تراها تملأ تصريحات وزيرى التربية والتعليم والتعليم العالى وكبار مساعديهما ، وأحاديث كثيرة عن الإصلاح والتطوير والمؤتمرات والاستراتيجيات والخطط ، ثم تتلفت حولك ، فإذا بأنات مثل هذا الأب وذاك ، هذه الأم وتلك ، فكأننا نعيش مصرَين لا مصر واحدة ، تلك يرد أهلها ماء "عذب فرات سائغ شرابه " ، وهؤلاء يَرِدون ماء " ملحه أجاج " ، وفقا للتعبير القرآنى !

ساعة انتهاء الصديق المسكين من التعبير عن أناته وأوجاعه ، قفزت إلى ذهنى ، وبسرعة تلك الدعوة التي قرأنا عنها في أول السبعينيات لأحد الأعلام في الفكر التربوى الغربى في ذلك الوقت " إيفان إيلتش " Ivan Illich " كما تتبدى في كتاب صغير صدر له بعنوان " مجتمع بلا مدارس " Deschooling Society ، ولم يكن إيلتش منفردا في رأيه هذا ، بل شاركه بعض آخر ، وإن لم يكونوا " كثر " !!

كانت دعوة إيلتش هذه مثار سخريتنا عندما قرأنا عنها في أول السبعينيات ، ولم نكن ندرى – وفق أسوأ السيناريوهات تشاؤما – أن يوما سوف يأتى علينا لنتذكر هذه الدعوة ، ونرى أنها – فيما يبدو – قد أصبحت

تناسبنا ، وإن كانت المبررات لدينا تختلف كثيرا عما كان وراء دعوة إيلتش

إننا إذا كنا قد سمعنا عن حالات انتحار في العالم الغربي بدوافع الترف الزائد والملل من يسر الحياة لدى كثيرين ، بينما نرى حالات انتحار في بلدنا من شدة الجوع وشظف العيش وصعوبة الحصول أحيانا على الحد الأدنى للحياة الإنسانية الكريمة ، فإننا نجد أنفسنا هنا أمام مفارقة مماثلة ، وإن اختلفت الدواعى والأسباب ٠

لقد كان إيلتش " بَرِما " من سطوة " المؤسسية " ، خوفا من طغيانها على الحرية الفردية ، وتغولها على التمايزات الشخصية وسعيها إلى " التنميط " ، فكل التلاميذ – مثلا – في المدارس الابتدائية يتلقون قدرا ونوعا واحدا متماثلا من التعليم ، مما ينتج شخصيات تكثر بينها المشابهات وتختفى التمايزات التي تنتج للمجتمع صور الابتكار والإبداع ٠ لكننا في بلادنا نشكو من ضعف " المؤسسية " ، فنمط النظام القائم هو " الشخصنة " ، أى الاعتماد على العلاقات الشخصية والقرابية والقبلية والمواقع المالية والإدارية والاجتماعية المتميزة ، حتى هذا المثال الذى سقناه عن دور المدرسة الابتدائية في تقديم قدر عام مشترك بين المواطنين ، أصبح في خبر كان في مصر ، من كثرة توافر أنماط متعددة من هذا التعليم ، من تعليم مدنى إلى دينى ، إلى عسكرى ، وداخل التعليم المدنى ، هناك حكومى رسمى ، وآخر خاص ، وداخل الحكومى هناك تجريبى بمصروفات ، وآخر مجانى ، وداخل الخاص مستويات متعددة تبدأ بألف جنيه للتلميذ في العام وتتجاوز بضع عشرات الألوف في مدارس أخرى ، وفى كل مستوى ، هناك " مادة " التعليم غير المباشر من خلال " السياق الثقافى والمجتمعى" ، الذى ينتج فوارق طبقية تغتال " العدل التربوى " ٠

لكن ، البديل الذى قدمه إيلتش ، فيما يبدو ، قد أصبح جاهزا اليوم ليكون حلا لنا يعوضنا عن هذه المدارس التي أصبحت لا تقوم حتى بالحد الأدنى من مسئولياتها في " التعليم " ، بعدما تنازلنا منذ سنوات عن واجبها الأول ألا وهو " التربية " وقلنا أنه مسئولية الأسرة بالدرجة الأولى ، فإذا بالأسرة نفسها لا تجد وقتا للقيام بذلك ، فالأبوان يلهثان طوال النهار والليل بحثا عن لقمة العيش .

أما البديل ، فهو هذه المؤسسات التي تعرف باسم مؤسسات التعليم اللامدرسى ، أى التي تقدم خدمة تعليمية ، لكن عن غير طريق " النظام المدرسى " المعروف بتسلسله ومبانيه ومناهجه وامتحاناته ومعلميه ، وأبسط أشكاله التي يعرفها معظم الناس ، هذه المراكز المتعددة التي تقدم برامج سريعة لتعليم حرفة من الحرف ، أو جديد في مجال معين ، كما نرى في مراكز تعليم الكومبيوتر واللغات ، على سبيل المثال .

وفضلا عن ذلك ، هناك آلاف من دور العبادة ، مساجد وكنائس ، هى الأخرى تقدم تعليما لامدرسيا ، يمكن تقنينه .

وهناك هذا الكم الضخم من الإذاعات والقنوات التليفزيونية ...

أيضا العديد من مراكز " التدريب " التي أصبحت منتشرة في العديد من المدن والأحياء .

هذه المليارات إذن التي تنفقها الدولة بغير عائد يتكافأ مع قيمتها ، وهذه المليارات التي يدفعها أولياء الأمور في الدروس الخصوصية ، فلتوجه لدعم هذه القنوات من التعليم اللامدرسى التي ضربنا أمثلة لبعضها ، وتصحيح مسار ما هو ضعيف أو غير جيد ، واستحداث الجديد المتطور ، وبالتالى سوف نقدم لأجيالنا أنماطا من التعليم كثيفة الوقت ، متنوعة الأغراض والأهداف ، سريعة التغير وفقا لمتغيرات السياقات المجتمعية والعصرية .

نقول كل هذا ، لا عن " كفر " بالمهام الأساسية التي من أجلها قامت المدارس ، فسوف نظل نؤمن بأن المدرسة هى خير وسيط للتربية وخير قناة للتعليم ، ولكن ، ماذا نفعل ونحن نرى عشرات الألوف من أبنائنا يذهبون إلى مدارس أصبحت عاجزة عن القيام بأبسط مهامها ، وقيادات تعليمية تعيش في عالم الوهم وتتحدث ليل نهار عن " إنجازات " كاذبة خادعة ، وتضيع مليارات الجنيهات على خزانة الدولة وجيوب المواطنين ، ومن أجل الحصول على " تعليم مغشوش " لا يثمر ولا يغنى من جوع ؟!!

إن وطننا يعش خطرا مفزعا حقا ، ذلك أن عملية بناء إنسانه " التعليم " تعيش خطرا داهما ينذر بأشر العواقب .

هذا عبث بالتعليم
وليس إصلاحا* !

عندما تولى " ديان " قيادة جيش العدو الصهيونى في عدوان ١٩٦٧ ، ولوحظ أنه يطبق خططه التي نفذها في عدوان ١٩٥٦ ، وقيل له أن هـذا سوف يعطى المصريين فرصة لحسن الاستعداد ، أجاب بأن هذا لن يحدث لأن العرب عموما لا يقرءون التاريخ جيدا !!

ويبدو أن القائمين " بهوجة " إصلاح التعليم في الوقت الحالى يعتمدون بالفعل على أن الناس تنسى بسرعة ، فيما يبدو من شـدة انغماسـهم فـي الحصول على لقمة العيش ، وبالتالى فعندما نرى " حركة " ترفـع شـعار إصلاح التعليم سوف يسعد الجميع بذلك دون أن يدروا أن القصة مكـررة حتى أصبحت كالاسطوانة المشروخة تثير الغثيان حقا .

لن نغرق القارئ في تفاصيل تاريخيـة ، فـنحن نعلـم أن " العقـل الأمريكى " الذى أصبح متواجدا في كل ركن من أركان التعليم في مصر ، يكره " التاريخ " ، حيث هم قوم بلا تاريخ ، لكننا سـوف نـضع أمامنـا محاولات الإصلاح في صورة واحدة ، حتى تظهر حقيقتها كحبات المسبحة بدلا من أن تبدو وكأن كل " حبّة " قائمة بذاتها .

فعندما بدأت فترة العهد الحالى في أكتوبر عام ١٩٨١ ، كانت وزارة التربية والتعليم قد انتهت للتو من إعداد مشروع شامل متكامل عن تطوير التعليم في ورقة قدمها الدكتور مصطفى كمال حلمى ، والتى كان ثمرتهـا قانون التعليم عام ١٩٨١ ، الذى ظل مهيمنا على حركة التعليم منـذ ذلـك الوقت حتى الآن ، مع حدوث بعض التعديلات .

---

* جريدة الدستور فى ١٨ / ٥ / ٢٠٠٨

كانت الورقة على درجة عالية من الإحاطة والجودة وعمق التفكير حقا ، ولعلها من أندر الخبرات التي سارت في سلسلة من الإجراءات التي تجعل منها تعبيرا عن قطاعات متخصصة ومهتمة بالمسألة التعليمية ، وهى بهذه الصورة كانت تحتاج إلى تنفيذ ومتابعة ليس أقل من عشرة سنوات ، لكن الذى حدث أن الظروف لم تتح لها الوقت الكافى للتطبيق ، بحكم ما تعرفه مصر من كثرة التعديلات الوزارية ، وبحكم سيادة مبدأ أن سياسة التعليم في مصر هى سياسة وزير لا سياسة وزارة ، الأولى تتغير بتغير الوزراء ، والثانية – التي لم نعرفها بعد – تأخذ وقتها في التطبيق والمتابعة .

ومن هنا فقد شهدنا عام ١٩٨٥ ورقة أخرى تصدر عن وزارة التربية بعنوان (السياسة التعليمية) ، حيث كان الدكتور عبد السلام عبد الغفار وزيرا للتربية ، وكان هو ثالث أستاذ متخصص في العلوم التربوية والنفسية يتولى هذه الوزارة في تاريخ مصر كلله : الأول : إسماعيل القبانى ، والثانى ، الدكتور عبد العزيز السيد .

كانت ميزة (السياسة التعليمية) أنها ابتعدت كثيرا عن العبارات الإنشائية والكلمات البليغة ، لترسم مجموعة من " البرامج " ، والمبنية على " أهداف إجرائية " .

لكن الرجل لم يستمر في الوزارة أكثر من عام واحد لتطوى صفحة التطوير الذى رسم خطته ، ويهيل من جاء بعده التراب عليها ، وبالتالى فإنها لم تأخذ حظها الكافى من التطبيق والاختبار ، وتضيع جهود كثيرين من المتخصصين الذين أفنوا شهورا يفكرون ويهدون ويدرسون ، وتنفق عليهم الأموال اللازمة .

ولم يمض الوزير الذى جاء بعد عبد السلام (منصور حسين) بدوره أكثر من عام على وجه التقريب ليجئ الدكتور فتحى سرور ، أستاذ القانون

الجنائى ، عام ١٩٨٦ ، ويطوى كل المشروعات السابقة ، بكل ما أنفق عليها من جهد ومال ووقت ، ويظهر لنا بما عرف باستراتيجية تطوير التعليم في مصر عام ١٩٨٧ ، من خلال أيضا مؤتمر قومى حضره رئيس الدولة ، وكان لكاتب هذه السطور دور كبير في إعداد هذه الاستراتيجية ٠

وأقر وأعترف بأن هذه الاستراتيجية لم تأخذ حظها الزمنى في الإعداد ، كما نبهنا وصرحنا للدكتور سرور ، لكنه كان متعجلا للغاية ، حيث كان قد أخذ موافقة بتشريف رئيس الدولة للمؤتمر القومى ، قبل أن تُعد الاستراتيجية ٠

كان المؤتمر حشدا ضخما أقرب إلى أن يكون " مهرجانا " منه لمؤتمر علمى قومى ، مما جعل المناقشات والاقتراحات لا تزيد عن الجهد الذى استغرق في قولها أو كتابتها ، ذلك أن الاستراتيجية " مكتوبة " في كتاب ، وكان الأفضل أن تجئ مطبوعة بعد المناقشات ٠ صحيح أنه أعيد طبعها بعد ذلك بعامين على وجه التقريب ، لكن لا للاستفادة مما قيل من نقد وما جرى من مناقشات ،وإنما لأن مستشارا جديدا التحق بمعية الوزير ، فرأى – كالعادة – أن يترك بصماته على الاستراتيجية ، بغض النظر عما يكون من تكاليف ووقت وجهد ٠

وقبل أن يجف مداد الاستراتيجية ، إذا بالوزير يُحدث كارثة كبرى في التعليم الابتدائى عام ١٩٨٨ بإنقاص مدة التعليم إلى خمس سنوات في الوقت الذى يسير العالم فيه نحو زيادة فترة هذا التعليم التأسيسى العام ، ولم يكن هذا موجودا في الاستراتيجية ، بل إن المستقرئ لما جرى في ميدان التعليم بعد صدور الاستراتيجية يمكن أن يلاحظ ضعف العلاقة بين ما كان مكتوبا ، وما جرى ، فكأنها لم تكن محاولة جادة ، بقدر ما هى " حركة " سياسية للظهور أمام رئيس الدولة بمظهر المُطَوّر ، الناهض بالتعليم ، لكن حقيقة الأمر أن " القبة " كانت بغير شيخ يرقد تحتها !!

وعندما تمت ترقية الدكتور سرور ليكون رئيسا لمجلس الشعب ، بعد ما فعله في مستقبل أبناء هذا الوطن المغلوب على أمره ، جاء أستاذ طب الأطفال الدكتور حسين بهاء الدين ليسجل رقما قياسيا في طول مدة توزره بحيث تصل إلى ثلاثة عشر عاما ، لاحظنا خلالها أن الوزارة لم تجر على سنة من سبقوها بأن تكون لها هى الأخرى " ورقة تطوير " أو " سياسة تعليمية " أو " استراتيجية " ، بل كان النهج الحاكم يقوم على أمرين :

أولهما الحديث بلغة " الإنجازات " ، أى فعلنا وفعلنا ، لا بلغة استشراف المستقبل ، ولذلك كانت الوزارة تصدر كل عام على وجه التقريب من الورق الملون المصقول الفخم ، لكن تاريخ الإنجازات لم يكن يبدأ إلا بعام ١٩٩١ ، أى عام تولى بهاء الوزارة ، وكأن الإصلاح والتطوير لم يولدا إلا على يديه هو ، تماما مثلما نافقت كبرى الصحف القومية اليومية رئيس الدولة في عيد ميلاده ، فاعتبرت أن مصر يوم توليه قد ولدت من جديد .

ووصل أمر إبراز الإنجازات أنها كانت تقاس بالحجارة والأسمنت فيشيرون إلى أن ما تم بناؤه من مدارس يفوق ما تم في السد العالى ، ويتجاوز حجم الأهرامات ، وما إلى هذا وذاك من أسلوب لا أدرى حقا كيف يمكن للمؤرخ التعليم أن يصفه .

ثانيهما ، التحدث باسم رئيس الدولة ، بحيث انفردت تقارير الوزارة في هذه الفترة باقترانها باسمه ، وهو ما لم يحدث طوال تاريخ التعليم في مصر .

لكن هذا العهد البهائى شهد ثلاثة مؤتمرات : للتعليم الابتدائى ، ثم للتعليم الإعدادى (مع أن القانون يعتبرهما مرحلة واحدة) ، ثم للمعلم ، وعقدت عشرات الجلسات للمناقشة في سبل تطوير التعليم الثانوى تمهيدا لعقد مؤتمر له ، ولم يعقد لتغير الوزير .

وعقد أيضا مؤتمر للتعليم العالى عام ٢٠٠٠ كان أكبر إنجازاته هـذا القانون المشبوه الذى كمنت وراءه مقاصد انتقام من البعض ، ودفعت ثمنه أجيال متعاقبة من أكبر وأعظم شيوخنا في الجامعات.

وفى نفس الوقت كان كاتب هذه السطور يعرض لمـدة سـتة أشـهر مشروعا لتطوير التعليم العالى في المجلس القومى للتعليم ، لكن ما كانـت هناك علاقة بين الجهدين المتآنين ، إلا دعوة تلقيتها فـي نهايـة مـؤتمر الوزارة لحضور الجلسة الختامية و " شنطة " بها أوراق المؤتمر ،وكـأن التعليم هنا في المجلس القومى في دولة ، وفى الوزارة في دولة أخرى .

وفى أكتوبر ٢٠٠٤ ، جمعت مكتبة الإسكندرية عشرات مـن أسـاتذة التربية ومسئولى التعليم والمهتمين ، وحضور وزيرى التعليم ، ومـسئول التعليم في حزب الحكومة ، ونوقشت جميع جوانـب ومراحـل وقـضايا ومشاكل التعليم في مصر من الحضانة إلى الدراسات العليا بالجامعـات ، وكان كثيرون كلفوا بكتابة بحوث متخصصة ، ثم قامت المكتبة بتلخـيص كل هذا ، حتى المناقشات التي كانت قد سجلت وفُرغت في تقريـر واحـد يحمل رؤية مستقبلية لإصلاح التعليم في مصر !

ها أنت ذا عزيزى القارئ ، وخلال عهد واحد من عام ١٩٨١ ، ترى العديد من الاستراتيجيات وأوراق التطوير والمؤتمرات والخطط ، فـضلا عن وجود مجلس قومى للتعليم يتبع رئاسة الجمهورية ، له مئات التقـارير منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى الآن ، ولا تجد تواصلا فيما بين كل هذا بحيـث يجئ هذا الجهد مُطورا ومواصلا ومضيفا ومصححا لما قبله ، بل " كل في فلك يسبحون " ، وخلال هذا كله يخضع ملايين الأبناء والبنات للتجـارب التعليمية ، وتنفق ملايين الجنيهات ونستغرق السنوات تلو الـسنوات ، ولا تجد تأثرا وتأثيرا بين كل جهد وسابقه ولاحقه .

لو كان الأثر السئ لهذا النهج العبثى يقتصر على هذا الوزير أو ذاك ورجاله ، لهان الأمر ، لكنه يبذر بذورا الله وحده أعلم بما فيها من ثغرات وسلبيات ، فيتشوه تعليم أبناء هذا الوطن ، وتتشوه بالتالى شخصياتهم ومستقبلهم الذى هو مستقبل مصر ، وآية ذلك أنك لو نزلت الشارع وسألت عينة عشوائية ممن الناس عن حال التعليم فسوف تسمع عما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من سوء الحال وتدهور المآل !!

وإذا كانت " الجلبة " الحادثة الآن خاصة بالتعليم الثانوى ، من اجتماعات ولجان ومناقشات تجئ بعد أن كتبت " خطة استراتيجية عام ٢٠٠٧ ، فأيهما الحصان وأيهما العربة ؟ هل تجئ الخطة بعد المناقشات والمداولات أم قبلها ؟ إن التوجهات البارزة حتى الآن تكاد تدور في فلك ما جاء في الخطة الاستراتيجية ، الممولة خارجيا ، ،الموجهة أجنبيا ، فكأننا نسمع مرة أخرى الصيحة الشهيرة " أبشر بطول سلامة يا مربع " ، ونتأكد أننا أمام عبث بالتعليم حقيقى !